■ احمد المرشد ★

رؤية خليجية حول :

انضمام اليمن إلى مجلس التعاون.. المقومات، المساعي، والمعوقات*

أكد الرئيس علي عبدالله صالح على أهمية الإصلاح السياسي وفقاً للقرار الوطني ومراعاة ظروف كل دولة

بحكم الجوار الجغرافي لليمن ودول الخليج، والترابط الاجتماعي والتكوين النفسى الواحد لشعبى اليمن ودول الخليج، لم يكن من الغريب أن يكون المهاجر اليمنى هو الأكثر اندماجاً اجتماعياً ونفسياً فى محيطه الخليجى .. والإحساس الكامل بالثقة والاطمئنان لشعوبها بحكم السيكولوجية الواحدة والعادات والتقاليد المتقاربة أحيانا والواحدة أحيانا أخرى.

بل ولم تتمكن الأحداث التى عكرت صفو العلاقات السياسية لفترات متفاوتة أن تفسد تلك الأحاسيس البشرية الطبيعية والتلقائية بين الإنسان اليمنى وأشقائه الخليجيين.

يمثل اليمن العمق الاستراتيجي لدول الخليج والاحتياطي السكاني للحفاظ على التوازن الديموجرافي في المنطقة لمواجهة العمالة الأجنبية التي أصبحت تشكل قلقاً بالغاً للمواطن الخليجي

■ مثل توقيع معاهدة الحدود اليمنية- السعودية نقطة تحول جذرية في علاقات اليمن بمجلس التعاون الخليجي

■ مجلس التعاون لم ينشأ إلاَّ من أجل الترابط وتشكيل كتلة عربية موحدة ودخول اليمن فيه له أبعاد استراتيجية في ظل التطورات الدولية

■ مع إعلان الجمهورية اليمنية أصبح المجال مفتوحاً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي لبلدان شبه الجزيرة والخليج لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين

وأن التشابك والتشارك اليمنى/ الخليجى لا يقتصر على واقع الجغرافيا فقط بل يمتد أيضاً إلى الواقع الاجتماعي والثقافي فى المنطقة فمنطقة الخليج والجزيرة العربية تمثل وحدة ثقافية واجتماعية واحدة تكاد تصل إلى التماثل فى أجزائها المختلفة.

وقد نقل اليمنيون ثقافة مجتمعهم إلى مجتمعات الدول الخليجية التي كانت مؤهلة لاستقبال هذه الثقافة من واقع التشابه الاجتماعي وكان الغناء والفولكلور اليمنى بمختلف أنواعه حاضراً وبقوة فى تفاعلات المجتمعات الخليجية طوال النصف الثانى من القرن العشرين، حتى أنه طبع الفنون والغناء الخليجي بطابعه، بل إنه تحول في بعض الدول إلى فلكلور شعبى خاص بها.

فضلاً عن ذلك فإن منظومة القيم الاجتماعية الحاكمة لشعوبها واحدة، وهى قيم مرتبطة بواقع التركيبة القبلية والعشائرية لهذه المجتمعات والشعوب التي لا تختلف كثيراً كاختلاف دول المنطقة بل أن التشابك والتشارك اليمنى الخليجي يمتد حتى التجمعات السكانية، فكثير من القبائل اليمنية قد انتقلت وانتشرت على امتداد المنطقة.. وهناك العديد من القبائل اليمنية التى تمتلك امتداداً وفروعاً فى العديد من المناطق والدول الخليجية.

ومع ازدياد موجات الهجرة اليمنية لدول الخليج – وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج كافة اضطلعت العمالة اليمنية بإقامة العديد من المجموعات التجارية والصناعية الضخمة والتى تولت بالتالي إدارة جزء كبير من اقتصاديات الدول الخليجية.

ويجدر الإشارة بعد ذلك إلى أن هناك بالتأكيد اختلافات وفروقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي (وأكثرها فروقاً اقتصادية) .. إلا أن ما يجمع اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي هو أكثر بكثير مما يفرقها... الأمر الذى أدى إلى طرح صانع القرار السياسى الخارجى فى اليمن لموضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

وحول قضية إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي فقد ظل هذا الأمر محل نقاش وجدل منذ إنشاء المجلس عام ١٩٨١م... ثم عاد مرة أخرى ليكون محل نقاش جاد عام ٢٠٠١م مع قمة مسقط والتى أسفرت عن إنضمام اليمن لأربع مؤسسات تابعة للمجلس... وذلك كخطوة أولى لإنضمام اليمن الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي وهذا الأمر يحظى باهتمام اليمن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي.. ويحظى أيضا باهتمام عدد من المثقفين فى البلدان الخليجية.. وقد دعى بعضهم لإقامة مشروع مارشال خليجي فى اليمن لتسوية أوضاعه الاقتصادية لتقترب من أوضاع بقية دول المجلس.. تمهيداً لانضمام اليمن الكامل لمجلس التعاون الخليجي... باعتبار أن اليمن تُمثل العمق الإستراتيجي لدول الخليج... وأن الشعب اليمنى يمثل الاحتياطي السكاني الذى يمكنه الحفاظ على التوازن الديموجرافى فى المنطقة وذلك لمواجهة العمالة الأجنبية المتدفقة بكثافة كبيرة إلى دول المجلس، والتى أصبحت تشكل قلقاً بالغاً للمواطنين فى الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف النظم السياسية بين اليمن ودول الخليج لم يكن سبباً كافيا – من وجهة النظر اليمنية – لاستبعاد اليمن من الانضمام لمجلس التعاون الخليجي .. لهذا كانت سياسة اليمن الخارجية تبحث دائماً عن مخرج لكسر هذه العزلة السياسية المفروضة عليها خليجياً وذلك عبر سياسة تعويضية سواءً بالبحث عن تحالفات عربية أو بالالتفاف إلى فضاءات إقليمية أخرى تحاول اليمن الاندماج فيها أو الالتئام مع مشروع الشراكة الأوروبية مع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ولكن وعلى الرغم من ذلك ظل التطلع اليمنى للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي حاضراً فى أوقات كثيرة.

ظلت علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي بعد ذلك تراوح فى مكانها إلى أن وقعت اليمن مع السعودية معاهدة جدة عام ٢٠٠٠م والتى تم على أساسها حل نزاع الحدود بين البلدين وترسيم كل الحدود اليمنية السعودية.. ولقد مثّل توقيع هذه المعاهدة نقطة تحول جذرية فى علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي.. ودخول اليمن فى عضوية بعض لجان مجلس التعاون الخليجي: لجان التعليم والصحة والرياضة، ووفقاً للقرار الذى اتخذه القادة الخليجيين فى قمتهم المنعقدة فى مسقط فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠١م.

التطورات السياسية في دول مجلس التعاون سبباً في إندماج اليمن

إن ما حققه مجلس التعاون خلال العقد الأخير بصفة خاصة، من تغيرات سياسية ودستورية وقانونية، والبدء في بناء مختلف المؤسسات ، يؤكد على أن مسيرة التطوير المؤسساتي في بلدان مجلس التعاون قد بدأت، و أن هناك حراك اجتماعي وسياسي نشط قد بدأ يشق طريقه، كما أن دول المجلس قامت بمراجعات رصينة، سياسية واجتماعية وثقافية لمختلف أوضاعها، وهذه التطورات تقود بشكل طبيعي أهمية إنضمام اليمن للمجلس، على أساس أن مجلس التعاون الخليجي لم ينشأ إلا من أجل الترابط وتشكيل كتلة عربية موحدة، لذلك فإنه ومن أجل توسيع هذا التكتل فإن دخول اليمن يعد تطوير آخر له أبعاده الإستراتيجية في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

ومجلس التعاون حقق إنجازات تقارب حقيقي بين دوله، في مقدمتها، تعميق مفهوم المواطنة الاقتصادية وتوسيع نطاقها، والسعي لدمج السياسات وتنسيقها في مجالات عديدة، والقيام بمشاريع تكاملية قد تبدو للبعض إنجازات متواضعة، لكنها موعودة بالاستمرار والتوسع والعمق، خاصة أن دول المجلس تسعى لجعل الأهداف تتناغم مع قيم التطوير والتحديث.

وقد تم تطبيق فعال لسياسة الإصلاح والديمقراطية على الصعيد الداخلي وتوفير سبل التنمية الشاملة في مختلف المجالات بدءاً بسياسات التعليم والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ومكافحة البطالة والفقر والجهل والمرض والتخلف، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك توفير سبل المعارف الحديثة والمتطورة في المجتمع العربي، وتفعيل احترام حقوق الإنسان العربي، وتأكيد دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحديث والبناء الديمقراطي بما في ذلك المشاركة الشعبية.

ومن ضمن النجاحات التي تمت في المنطقة وكان لها دورها في تسهيل عملية طرح إندماج اليمن لدول مجلس التعاون ويمكن الإشارة منها إلى:

أولا: النجاح لأول مرة في تسوية ملفات الخلافات الحدودية التي كانت تحول دون ترسيخ التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، وذلك من خلال صدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر حول جزر حوار والمسائل الاقليمية الأخري، وإعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة والتزامهما به.

ومن جانب آخر، توقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح كل من السعودية واليمن في تسوية خلافهما التاريخي الطويل حول الحدود بينهما وكان قد سبق ذلك اتفاق كل من الامارات وعمان علي تسوية مشاكل الحدود بينهما، والكويت والسعودية علي تحديد الحدود البحرية بينهما وخاصة بشأن حقل الدرة البحري النفطي.

ثانيا: التحولات الديمقراطية التي تشهدها بلدان الخليج العربية، فلم تعد الممارسة الديمقراطية حكرا علي التجربة الكويتية الرائدة، وانما باتت معظم بلدان الخليج مقبلة علي تحولات ديمقراطية عميقة بدرجات مختلفة.

ثالثا: ازدياد وتيرة الاهتمام الخليجي بالاسراع بمشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي، ودخول عصر منظمة التجارة العالمية لالغاء القيود علي حرية التجارة وانسياب البضائع وحركة رؤوس الاموال، وهو ما يقتضي من دول الخليج الاسراع بخطي تهيئة الذات واعداد البيئة الداخلية والخليجية الاقليمية للتفاعل مع التزامات وتداعيات عصر العولمة والتجارة المفتوحة.

رابعا: حدوث تطورات تشير بامكانية التقدم في مشاريع تحقيق تقارب سياسي اكبر في تجربة مجلس التعاون الخليجي، والاتجاه الي الاتفاق علي صيغة سياسية مرحلية لتكريس قدر اكبر من الاندماج السياسي بين دول الخليج.

خامسا: كان من أبرز التطورات التي شهدتها الساحة الخليجية في الفترة الاخيرة، هو الاعلان في قمة المنامة ٢٠٠٠ بالبحرين، عن توقيع اتفاقية الدفاع الخليجية المشتركة، ثم مسارعة ثلاث دول هي السعودية والبحرين وسلطنة عمان الي التصديق عليها خلال الشهور الخمسة الاولي من عام ٢٠٠١.

تحقيق التكامل اليمنى مع دول مجلس التعاون الخليجي

مع إعلان الجمهورية اليمنية أصبح المجال مفتوحا أمام الإمكانيات الواقعية الحقيقية للعمل الجاد من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى لبلدان شبه الجزيرة العربية للتمهيد لاندماج هذه الدول ككيان موحد يتيح له التعامل بكفاءة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ...إقليمياً ... ودولياً فمع بداية التسعينيات شهد العالم انهيار نظام القطبية الثنائية الدولى وظهور نظام عالمى جديدة تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن هذا النظام العالمى الجديد ... لا يمكن القول بأنه قد استقر على قواعد وأسس ثابتة ... ومازال الصراع قائماً بينه وبين التكتلات الأخرى ... دول الاتحاد الأوربي، والصين، واليابان ففي خضم هذا الانهيار المتسارع لنظام القطبية الثنائى جاءت الجمهورية اليمنية لتشكل بتوحيد شطريها استشراف الأمل التاريخى أمام بلدان شبه الجزيرة العربية والخليج العربى لتحقيق كل التطلعات المستقبلية لشعوب الأمة العربية ... والتأكيد على أن اليمن مازالت تصر على أن موقعها الطبيعي هو في إطار شقيقاتها في دول مجلس التعاون الخليجي ... وقد كان لها بالفعل العديد من المواقف التى تؤكد ذلك ... وفى مقدمتها التوقيع على اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان، ومعالجة بؤرة التوتر الخطير الناشئ عن الاعتداء الاريترى على جزيرة "حنيش الكبرى" فى البحر الأحمر ... والتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية ... وتنقية الخلافات مع بقية دول الخليج العربى.

ويمكن القول فى النهاية بأن علاقة اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجى لا تقوم على مبدأ "الرغبة" فحسب، بل تحكمها محددات تملي على اليمن ودول المجلس السعي لتعزيز الروابط بينها فى شتى المجالات ... بما فى ذلك صياغة الرؤية الأمنية الجماعية ... وتجاوز الخلافات الحدودية بين هذه الدول حتى لا يحول ذلك دون تعزيز روابطها الأخوية.

ومن ثم يجب العمل على:

أولاً: تأمين حوض البحر الأحمر وسلامته وفرض إرادة الكتلة العربية على مياهه باعتبار أنها الكتلة الأساسية والمركزية فى كامل المنطقة.

ثانياً: تحقيق أمن الدول العربية وتأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية فى حوض البحر الأحمر من خلال تعزيز التفاعلات العربية /العربية الإيجابية كمدخل لاحتواء التوجهات الفردية لبعض دول الإقليم غير العربية .. والتى تريد أن تلعب دوراً يفوق حجمها الفعلى. كما أن التعاون اليمنى السعودى يشكل أهمية خاصة فى تعزيز هذه التوجهات العربية الاستراتيجية وذلك بحكم موقعهما فى الجزء الجنوبى للبحر الأحمر وامتلاكهما معا القدرة على أحداث التوازن الجديد الذى يخدم المصالح الاستراتيجية للأمة العربية.

كما تشهد مساحة العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجى الآن العديد من الفعاليات التى توحى بوجود السعى الجاد نحو تعزيز العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجى لما فيه صالح الجميع.

أهمية اليمن كعمق إستراتيجي للأمن الاقتصادي..لدول مجلس التعاون الخليجي

مع رصد التفاعلات الدولية والإقليمية فى منطقة البحر الأحمر وتأثيراتها على الاستقرار فى المنطقة ... وعلى خطوط الملاحة البحرية ... وعلى عملية تدفق النفط ...يمكن التعرف على أهمية البعد الجغرافي، والبعد البشرى، والنمو النسبي فى القوة الاقتصادية والعسكرية اليمنية ... والتى تشكل أهمية كبيرة لليمن كعمق إستراتيجي للأمن الاقتصادي فى دول مجلس التعاون الخليجي ... والذى يتمثل فى:

١- مساهمة اليمن فى حماية خطوط التدفق النفطى على طول ٢٣٠٠ كيلومتر ... والتى تمثل المنطقة الحرجة التى يغلب عليها طابع المخاطر بفعل التفاعلات الإقليمية الدولية.

٢- قدرة اليمن على تأمين المنافذ البحرية لتدفق النفط الخليجى ... خارج إطار مضيق هرمز ومضيق باب المندب ... وهى المنافذ التى تسمح للنفط الخليجى بامتلاك السعة والمرونة الكاملة فى التوجه شرقاً إلى جنوب شرق آسيا ... أو التوجه غرباً إلى أوربا ... وقد اكتسبت اليمن هذه الميزة الاستراتيجية بفعل حضورها الجغرافى على البحر الأحمر.

المتغيرات الدولية التى تعرقل مساعى الوحدة الاندماجية لليمن مع دول المجلس

بالرغم من الإشارة إلى جميع العوامل التى تذكى اندماج اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجى وتوفر المصالح المشتركة للجميع ... والأمن والاستقرار إلا أن رياح المتغيرات الإقليمية والدولية قد ساهمت فى عرقلة مساعى هذه الوحدة ... بعد تسيد الولايات المتحدة لزعامتها للعالم ... وفرض مشاريعها لتغيير خريطة الشرق الأوسط فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض عدد كبير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والتى ترى أن على حكومات المنطقة تطبيقها والبدء فى تنفيذها فوراً وذلك من أجل اللحاق بركب العصر "العولمة" والخروج من دائرة التخلف التى تعيشها من وجهه نظرها إلا أن الأهداف الغير معلنة للإدارة الأمريكية تتركز فى إعادة ترتيب المنطقة وفقاً لما يخدم الرؤية الاستراتيجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن لإعادة ترتيب العالم – ولا سيما المناطق الحيوية منه – بما يضمن سيطرتها بعيدة المدى على النظام الدولي الجديد.

موقف الرئيس اليمنى من مشروع الشرق الأوسط الجديد

يرى كثير من المراقبين السياسيين أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح لا يعارض المشروع الأمريكي فى منطقة الشرق الأوسط (الإصلاح السياسى) ولكنه شدد و طالب بضرورة مناقشة هذا الموضوع بموضوعية ودون حساسية ... ولكنه أكد على أن الإصلاح يجب أن يتم وفقا للقرار الوطنى فى كل دولة عربية ... مع وضرورة مراعاة ظروف كل دولة.

ويمكن رصد أسباب ثلاثة لموقف الرئيس اليمنى المؤيد لعملية الإصلاح السياسي فى المنطقة:

الأول: حاجة الاقتصاد اليمنى للمساعدات والمعونات والقروض الأجنبية.

الثانى: شعور صانع القرار اليمنى بأن عملية الإصلاح فى الوطن العربى قادمة ... أو واقعة لا محالة ... نظراً لضيق مساحة الخيارات المتاحة الآن أمام الدول العربية وأن مشاركة الدول الكبرى فى وضع التصورات الخاصة بالمنطقة يمكنها من الاطلاع على ما لديهم من أفكار وتصورات حول الإصلاح من المنطقة.

والثالث: يرى بعض القادة اليمنيين أن وضع اليمن على خارطة المنطقة سوف يكون أفضل إذا ما تمت عملية الإصلاح فى المنطقة ... وباعتبار أن العملية الديمقراطية قد بدأت فى اليمن مبكراً منذ عقد التسعينات فى القرن الماضي ... وأن الإصلاح فى الوضع العربى سيكون المدخل الحقيقي والرئيسي لحل كافة المشكلات التى تواجه الأمة العربية والإسلامية ... وفى مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي الا أن الأحداث الأخيرة على الأرض الفلسطينية واللبنانية واجتياح القوات الإسرائيلية لهما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الأمة العربية قد عاشت فى وهم السلام مع إسرائيل طوال سنوات طويلة ... ومنذ اتفاق مدريد للسلام.

أضواء حول الوجود العسكرى الأمريكي والغربي فى الخليج فى إطار الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج

إن حرب الخليج الثانية وانهيار النظام العربى الإقليمي – كنتيجة للغزو العراقى للكويت – قد ساهم فى تمكين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الاستراتيجيين فى المنطقة من استثمار هذا الاحتلال فى التوازنات الإقليمية لصالح توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية فى العديد من المناطق المهمة ... وتعزيز الهيمنة العسكرية والسياسية الأمريكية فى منطقة الخليج – وبشكل يقترب من الاحتلال – ويمكن القول بأن:

أولا: أن الوجود العسكرى الأمريكي والغربي (الفرنسي والبريطاني) قد أصبح جزءا من الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج وبالتالى نال مشروعية بقائه فى المنطقة.

ثانياً: أن الترتيبات الأمنية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا – وأيضا روسيا – تعنى حكما ... القبول بوجهة نظر الدول الغربية فى قضايا الصراع الإقليمي ... والتعاون من أجل الاستقرار.

ثالثاً: أن الاتجاه العام فى الدول العربية الآن هو القبول بصلح مع إسرائيل بغض النظر عن مضمون ذلك الصلح وأبعاده الحضارية ... وهو بذلك يكون أقرب إلى الاستسلام منه إلى السلام.

رابعا: أن الوجود العسكرى الأمريكي المكثف فى منطقة الخليج – والمصحوب بالهيمنة الأمريكية على الجوانب الأمنية والسياسية – قد ألغى هامش المناورة التى كادت تمتلكها دول منطقة الخليج فى الماضى حول المشاريع الإقليمية العديدة.

خامسا: ان الاتجاه العام فى المنطقة حاليا يتمثل فى قبول دول المنطقة للتوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية للإدارة الأمريكية ... وتبرير ذلك بأنه يشكل جزءا من التوجه العام للنظام العالمي الجديد.

■ من هنا يمكن القول :

– بأن المخاطر الجسيمة على البنية الأمنية الإقليمية الجديدة فى الدول الخليجية – الناجمة عن التوجهات الأمريكية التى تسعى لتعزيز دورها الإقليمي من خلال تكثيف وتكريس وجودها العسكري البرى والبحري والجوى وخاصة فى المناطق التى تدخل فى إطار الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة – تكمن فى خطة الإدارة الأمريكية لإحداث التغيرات فى التوازنات الإقليمية ولصالح توجهاتها وتوجهات حلفائها الاستراتيجي فى المنطقة وبالطبع سوف يؤدى ذلك فى النهاية إلى وجود حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة وأحداث التوتر فى التفاعلات المحلية والإقليمية ... وأيضاً الدولية ... نتيجة لعدم قدرة الأطراف المحلية استيعاب هذه التطورات والتفاعلات الراهنة، والتكيّف معها على نحو يكفل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والوطنية والسياسية والأمنية لدول منطقة الخليج ... حيث يتطلب ذلك العديد من الظروف الخارجية التى تساعد على الخروج من هذا المأزق ... وباقل معاناة ممكنة.

وبالرغم من ذلك وفى ظل هذه المتغيرات يمكن القول إن اليمن تتمتع بالمكانة الاستراتيجية فى المنطقة حيث تمثل قاعده اساسيه لشبه الجزيرة العربية، وتتحكم فى مداخل البحر الأحمر وطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر البحر العربى ... كما يمكن القول بأنها تشكل العمق الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى الأمن الاقتصادي وأن الشعور العميق للإدارة اليمنية بالمسئولية الداخلية والإقليمية والدولية تعد من العوامل المهمة جداً والتى تؤهل اليمن لتلعب دوراً إقليمياً لصالح منطقة الجزيرة والخليج وأن هذا الدور المهم يتجسد فى:

أولا: قدرة اليمن على المساهمة فى حماية خطوط تدفق النفط على طول ٢٣٠٠ كيلومتر– هى طول الشواطئ اليمنية قبل الاقتراب من مضيق باب المندب وبعده – وهى منطقة يغلب عليها طابع المخاطر بفعل التفاعلات الإقليمية والدولية المتغيرة باستمرار ... ويعزز من هذه المقدرة امتلاك اليمن لمجموعة الجزر الاستراتيجية المتناثرة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى وخليج عدن والتى يصل عددها إلى ١٣٥ جزيرة.

ثانياً: امتلاك اليمن لإمكانية تأمين تدفق نفط دول مجلس التعاون الخليجي عبر المرافئ اليمنية فى خليج عدن والبحر العربى وهى منافذ تقع خارج إطار كل من مضيق عدن وباب المندب وتسمح للنفط الخليجي بامتلاك السعة وتسهل له التوجه شرقاً وغرباً بحرية ومرونة عالية ... وهو الأمر الذى سيقلل من دور العامل الإيراني وقدرة تأثيره على الأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ... فضلا عن أن هذا المتغير – ذو الطابع الإستراتيجي – سوف يلغى جميع أوراق الضغوط الإيرانية ويعزز موقف دول مجلس التعاون الخليجي لصالح رؤيتها الإقليمية.. بل وسيجبر إيران على إعادة حساباتها الإقليمية ومراهناتها فى استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط ضد دول مجلس التعاون الخليجي ... كما أن هذا المتغير سوف يكبح المطامع الإسرائيلية فى منطقة البحر الأحمر للنفاذ إلى الاستثمارات الخليجية.

ثالثاً: قدرة اليمن على منح التسهيلات للأسطول العربى الخليجي للقيام بنشاط تأمين خطوطه الاقتصادية ... حيث أن التواجد البحري الإيراني فى الخليج – وعلى نحو مكثف – يحول دون قدرة الأسطول السعودي على المناورة البحرية والاتصال بقاعدته فى شرق البحر الأحمر وذلك دون الإخلال بالتوازنات فى منطقة الخليج.

ختاما اتمنى للجمهورية اليمنية الشقيقة كل تقدم و ازدهار فى ظل قيادتها الحكيمة برئاسة فخامه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتحقيق كل ما يصبوا اليه الشعب اليمني الشقيق من رفعة ورقي.

*ورقة عمل قدمت الى ندوة، تأهيل اليمن للانضمام الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،صنعاء

* كاتب و محلل سياسي بحريني

اليمن فى سطور:

× تقع اليمن فى جنوب غرب القارة الآسيوية فى جنوب شبة الجزيرة العربية.

× ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية.. ومن الجنوب البحر العربى وخليج عدن .. ومن الشرق سلطنة عمان .. ومن الغرب البحر الأحمر.

× وتوجد لدى اليمن عدد من الجزر اليمنية التى تنتشر قبالة سواحلها .. على امتداد البحر الأحمر والبحر العربى.. وتعد جزيرة سقطرى من أكبر هذه الجزر وتبعد عن الساحل اليمنى على البحر العربى بمسافة ٥١٠ كيلومتر تقريبا.

× وأن امتداد اليمن إلى الداخل شمالاً وشرقاً تجاه صحراء الربع الخالى وشبه الجزيرة العربية ... وإطلالها من الغرب والجنوب على البحرين العربى والأحمر.. جعل من اليمن دولة بحرية وبرية فى آن واحد.. وهيأ لصانع القرار اليمنى الفرص العديدة للانتفاع من مزايا الدولة البحرية فى التواصل مع العالم الخارجى، وفتح أمامه الآفاق الواسعة لإمكانية استغلال البحار كمستودع للمواد الأولية والغذائية .. وبما لديها من دور مهم فى إنعاش الاقتصاد اليمنى.

× كما أن أطلال اليمن على مضيق باب المندب يشكل أهمية جيواستراتيجية ... والأحمر يشكل استراتيجية دولية هامة حيث جعل منهما همزة الوصل بين قارتى آسيا وأفريقيا من زاوية القرن الأفريقي ومعبراً للملاحة قبالة القارة الأوربية..عبر السويس.

× وأن الشريط الساحلي اليمنى الطويل قد جعلها مركزاً مهماً لرصد ومراقبة خطوط المواصلات البحرية الممتدة من الخليج العربى ... مروراً بالبحر العربى وباب المندب ... مما يتيح لليمن الإشراف على تدفق النفط العربي من منابعه فى الخليج إلى مناطق استهلاكه فى العالم العربى والغربى ... فى حالتى السلم والحرب معاً ... وذلك بالسيطرة على الملاحة الدولية القادمة من المحيط الهندى والمتجهة إلى البحر الأبيض المتوسط وكذلك على طرق التجارة القادمة من أوربا والمتجهة إلى المياه المفتوحة فى المحيط الهندى.. قبلة استراليا وجنوب آسيا.

× فضلاً عن أن سيطرة اليمن على جزيرة ميون (بريم) قد مكنها من التحكم فى الملاحة البحرية بمضيق باب المندب.

× ويبلغ عدد سكان اليمن – وفقا لتعداد عام ٢٠٠٢م – (١٩,٤٩٥,٠٠٠) نسمة ... ويذكر أن معدل نمو سكانها فى العام يقدر بـ ٣,٤٪ ... كما تصل الكثافة السكانية على مستوى الجمهورية عامة إلى ٤٢ نسمة فى الكيلومتر المربع تقريبا.